2000 12 20 - 0002 - ل

السفير

سجال سياسي حول ملف المخطوفين

الأحزاب تستنكر الاستغلال: الدولة وحدها مسؤولة
هيئة التنسيق: خلط متعمد بين المفقودين والموقوفين

بقي ملف المخطوفين والمفقودين خلال سنوات الحرب اللبنانية محور مواقف سياسية متبادلة برزت فيها تحذيرات من استغلال قد يحصل من هنا او هناك لغايات سياسية او طائفية او فئوية.

وفي هذا الاطار اعتبر النائب علي خريس «ان لبنان لا يجوز ان يعود الى الوراء ويفتح ملفات من شأنها ان تهدد السلم الأهلي والوفاق الوطني، لأن هناك جهات تسعى لاستغلال هذا الملف من أجل تقويض ما وصل اليه لبنان من توافق مؤسساتي وسلم أهلي»، ورأى في تصريح له، أمس، ان مثل هكذا قضايا تحل ضمن إطاراتها الخاصة بعيدا عن الشحن السياسي والطائفي.

وقال النائب السابق عبد الله غطيمي انه إذا كان المطالبون بالكشف عن المفقودين جديين بطلبهم هذا ولا غرض او نيّة خبيثة لديهم، «فإني، بدوري، أطالب لتحقيق هذه الغاية الإنسانية، بأن تتبادل كل الميليشيات التي شاركت بالفتنة القوائم المتضمنة أسماء من قتلوا او خطفوا او اختفوا لديها، او ان يسلموا هذه القوائم كاملة الى اللجنة القضائية المختصة التي ننتظر تشكيلها».

وناقش المشاركون في اجتماع الاحزاب والقوى اللبنانية الذي عقد، أمس، في مركز حزب البعث في رأس النبع «التطورات المحلية المتعلقة بملف المفقودين والطريقة التي أثير بها لجهة إحياء لغة الحرب الأهلية»، واعتبروا ان الشعب اللبناني بفئاته وانتماءاته كافة «قد عانى كثيرا من هذا الملف الأليم وان جهات عديدة ومختلفة قد شاركت فيه ولا استثناء هنا لجهة دون أخرى».

وأكدت الأحزاب والقوى اللبنانية ان الدولة اللبنانية «هي المسؤولة عن إنهاء هذا الملف بصورة واضحة ونهائية» وأدانت «أي استغلال سياسي في هذا الإطار وخصوصا المحاولات المشبوهة التي تحاول استهداف الوجود السوري في لبنان».

في المقابل لاحظت «هيئة التنسيق» المنبثقة عن لقاء حزب الأحرار والتيار الوطني الحر وتيار «القوات اللبنانية» المنحلة «ان هناك خلطا متعمدا لموضوع المفقودين خلال الحرب اللبنانية بموضوع المعتقلين الذين ارتفعت أصوات ذويهم مطالبة بجلاء مصيرهم وإطلاق سراحهم» وحذرت من سوء نية من خلال هذا الخلط وذلك من أجل «ردع أهالي المعتقلين ومن يتفهم معاناتهم ويدعم خطواتهم عن المضي قدما في مطالباتهم تحت طائلة التهديد بفتح ملفات الحرب مما يعني ضغطا نفسيا لا إنسانيا على الأهالي وتهديدا ضمنيا سافرا انطلاقا من موازين القوى الحاضرة».

ودعت الهيئة الى العمل الجدي والشفاف «لجلاء كل الحقائق وكشف مصير كل معتقل لبناني أكد أهله استعدادهم لتقديم القرائن الحسية التي تثبت وجوده في السجون السورية».

وانتقد الدكتور توفيق الهندي ما أسماها الحملة المنظمة منذ أسبوع ونيف ضد تيار «القوات اللبنانية» تحت عنوان قضية المفقودين «وكأنها المسؤولة الوحيدة عن الحرب اللبنانية والممارسات البشعة التي رافقتها». وقال في تصريح له، أمس، إن هذه الحملة تهدف «الى تخويف الجماهير من عودة «القوات» الى الساحة السياسية ومن إمكان الافراج عن الدكتور سمير جعجع».

أضاف الهندي: «اننا نتخوّف أيضا ان يكون القصد من إثارة هذه الملفات الوصول الى التعرّض لبعض الاطراف التي اتخذت مؤخرا مواقف سيادية ووفاقية أثارت استياء كثيرين»، وختم بالقول: «ان صانعي هذه الحملة معروفون، والمطلوب التوقف نهائيا عن إثارة النعرات الطائفية والخطاب السياسي غير التوافقي الذي يمس جوهر العيش المشترك».

وقال بيان صادر عن «المكتب المركزي للتنسيق الوطني» «ان حالة التوتر المتصاعدة الناشئة عن مسألة المعتقلين في السجون السورية، لن تزيلها بيانات رسمية تقفل الملفات على جراح مفتوحة وأحقاد مبيتة، بل تتم بالمعالجة الهادئة».

الجبهة الداخلية إلى أين؟

في رصد للحوادث التي تمر بها البلاد، وللمواقف والتصريحات التي تصدر من هنا وهناك، وفي رصد للتهديدات الإسرائيلية الرسمية وما يصدر في وسائل الاعلام الصهيونية عن هذه التهديدات ضد لبنان وسوريا، وما رشح عن المصادر الأميركية عن الاهداف التي تخطط اسرائيل لضربها وما لم يرشح.

لا بد من الاشارة الى مقولة الاحداث الدامية بأنها ولت بلا رجعة، وان دورة العنف لا يمكن ان تعود الينا أمست مقولة غير واقعية استنادا لما نسمع ولما نقرأ.

نحن في السياسة الخارجية متفقون والحمد لله حكومة وشعبا ولا نسمع لبنانيا الا ويقف مع الحكومة في سياستها الخارجية، أما على صعيد الجبهة الداخلية فالأمر يختلف تماما.

وفي قراءة دقيقة لما يجري فإن الأمن الوطني وأمن المواطن في أشد الخطر، وعلى الدولة وأجهزتها وعلى المواطن أيضا أقصى درجات التنبه والحذر.

نقول ان كل ما يجري في لبنان من أحداث ومواقف في الآونة الأخيرة يخدم العدو الصهيوني خدمة خالصة فأما انها من تدبيره وهذا أكيد، ويكون بذلك يعمل لمصلحته لتحقيقها بكل الوسائل والسبل، وأما انه من المشجعين لها حيث ان العدة عندنا جاهزة بما تحمله بعض النفوس من تعصب، ومذهبية وطائفية، ومصلحية، ومنفعية، وتبعية، وهذا الأمر إذا استمر وانتشر سيدخل البلاد مرة أخرى في دورة العنف التي لا نريدها ولا يريدها أحد من اللبنانيين المخلصين لوطنه وحاضر ومستقبل شعبه.

الشعب يكره ذلك ويمجه ويقف ضده، لأنه يقف مع الأمل والأمان والمحبة والتسامح والاعتدال، وهو مع الدولة التي عليها ان تحزم أمرها وتمنع التجاوزات والمخالفات والارتكابات في كل شيء وتحاسب فاعليها، وعلى أجهزتها ان تتجند كلها والشعب من ورائها بضبط كل حالات التلبس بالجريمة وإحالتها الى القضاء المختص، وعلنيا عدم مسايرة أحد او الخوف من أحد، او غض الطرف عن الذين يتحركون على الساحة للإضرار بالبلاد سواء أكانت هذه الجريمة عادية او ضد الدولة وأمنها واستقرارها.

اللقاء او المهرجان او الاحتفال الذي بحاجة لترخيص ولم يصدر بشأنه وفقا للأصول يعتبر مخالفا للقانون، فيقتضي ملاحقة منظميه لمنع حصوله ومعاقبتهم.

التصريحات والاقوال التي من شأنها ان تثير الفتن وتؤثر على الأمن العام في البلاد يقتضي ملاحقتها قانونا ووفقا للأصول دون أي تأخير او تمييز.

الجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية والرياضية التي تتعاطى العمل السياسي فهي تخالف اهدافها وكذلك الاشخاص الذين يسمون أنفسهم (لجنة تحضيرية - او مؤتمر تحضيري...) ووضعهم مخالف أيضا، فيقتضي على الحكومة اتخاذ الموقف الحاسم بشأن هؤلاء بشكل لا يؤدي ذلك لتقييد الحريات وتعطيل المؤسسات وضرب الديموقراطية، ومن الضروري ان تقوم كل مؤسسة من مؤسسات الدولة بعملها وفق ما نصت عليه القوانين والأنظمة، ولا يجوز ان يحاول مسؤول على رأس جهاز او سلك او مؤسسة ان يمد نفوذه وسلطته بشكل مخالف للقانون الى مؤسسة او بعض مؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى، يأخذ من صلاحياتها ويحل محلها ويعطل عملها ويشوه مسيرة الدولة وتتحول من دولة المؤسسات والقانون الى دولة المزرعة، ويختلط الحابل بالنابل وتصبح بعض المؤسسات متاريس بوجه بعضها او بوجه المواطنين، والمواطنون متاريس بوجه الدولة وهكذا يبدأ الانهيار.

وفي كل حال يقتضي السهر على تنفيذ القانون في كل مناحي الحياة العامة منعا لما نشاهده ونسمعه اليوم، لأنه ينذر بأوخم العواقب ويؤدي الى تقطيع اوصال الوطن واقعيا ونفسيا ويساعد العدو بالانفضاض علينا وزعزعة كياننا والنجاح نسبيا في محاولة فك اللحمة الوطنية وضرب الصيغة اللبنانية.

وهذا الأمر يتطلب تكاتف الشعب مع الدولة لأن ذلك هو صمام الأمان الوحيد للحفاظ على أمن البلاد والعباد، وعلى ان تكون الدولة عادلة ولجميع الناس تعمل من ضمن المؤسسات وقوانينها وليس وفق أهواء القائمين على هذه المؤسسات في كل ما يريدون وما لا يريده الناس، ولا يجوز ان يتمترس كل واحد هنا وهناك بسبب او بدون سبب تجاه الآخر او تجاه الفئة او المجموعة او المذهب والطائفة الأخرى ورموزها، وتبدأ المشاحنات